

صحيفة

من صحف الاجرام السياسي

مقتل السنيور (ماتيوتي)

بقلم الاستاذ سالفيني

لما كان الشهر الحالي (اى مارت) هو موعد محاكمة المتهمين بمقتل النائب « ماتيوتي » زعيم حزب الاعتدال الايطالي — ولما كانت الحكومة الايطالية قد كتبت افواه الصحف المعارضة جميعاً بحيث لا تستطيع ذكر شئ عن القضية او المحاكمة ، فقد طلبت مجلة المجلات الانجليزية من الاستاذ « سالفيني » المؤرخ الايطالي الشهير ان يكتب لها عن الحادث رغبة منها في اعادة القراء . وقد اجاب الاستاذ طلبها —
والى الزراء تعريب ما كتب : —

(١) كان « جياكون ماتيوتي » شاباً في التاسعة والثلاثين من عمره وكان تابعاً للحزب الاشتراكي : وحزب اليمين (وهو وصف المعتدلين من الحزب الاشتراكي الايطالي) .

قام « السنيور ماتيوتي » بتنظيم صفوف العلاحين في الاراضى الواقعة عند مصاب نهر البو ، ثم انتخب لاول مرة نائباً في البرلمان الذي انعقد عقب الانتخابات العامة ١٩١٩ ثم انتخب ثانية عام ١٩٢١ ومرة ثالثة عام ١٩٢٤

وقد خالف « ماتيوتي » زملاءه من الحزب الاشتراكي فلم يبنح خطة الاعتدال بل كان خصماً شديداً للفشيسم .

ورغمًا من الاخطار التي كانت تحيط به فقد اخرج الناس سنة ١٩٢٤ كتابه المسمي « سلطان الفاشيست في عام » فكان وثيقة اتهام رهيبة لخطة الدكتاتورية الفاشستية وما ترتب على هذه الخطة من نتائج .

وفي ٣٠ مايو من السنة نفسها وقف في مجلس النواب يفضح وسائل الشدة والتدليس التي اتبعها الفاشيست وتزويرهم نتائج الانتخاب العام الذي حصل في شهر ابريل واستمر ساعتين بكشف عن مساوئهم ويشير على أكثرتهم السخط قائلا انه لا يجوز لتلك الاكثريّة ان تتولى النيابة عن شعب ايطاليا سواء من الوجهة السياسية او الاخلاقية .

وفي الرابع من شهر يونيو تمكن من اسكات الدكتاتور « موسوليني » وذلك باتهامه اباه انه كان ممن وافقوا على اسداء العون عن فروا من الجيش عام ١٩١٩ بعد ان كان (موسوليني) يذكر تلك التهمة بثباتاً .

وبعد ان اتى خطابه في مجلس النواب يوم ١٠ مايو قال لزميل له وهو يارح المجلس « اي عزيزي كوساتيني ، تستطيع الان ان تكتب مرثيئي »

ولقد اجاج خطاب (ماتيوتي) في ذلك اليوم رئيس الحكومة (موسوليني) حتى انه — على رواية (السنيور فززي) احدث كلا الوزارات في ايطاليا — اشار بوقف زعماء المعارضة وان يبدأ ذلك توتاً بونف (السنيور ماتيوتي)

وفي اليوم العاشر من شهر يونيو سنة ١٩٢٤ اغتفى النائب (ماتيوتي) ولم يظهر عنه خبر حتى ١٥ اغسطس حيث وجد ميكله العظمي في غابة (كوارناريللا) تبعد عن روما مسافة ١٦ ميلا)

وقد اذم الشعب بالجريمة اكثر من اعتامه بأية اساءة اخري نالته من حرب

الفاشيست نظراً لشخصية القاتل البارزة . لوثوق الشعب من مسئولية زعماء حزب
الفاشيست عن الحادث

وكان اكتشاف الجريمة وتمقب آثار المحرمين اثراً من آثار الصحافة المستقلة وكان
الباعث عليه القيام بالواجب أولاً ومنحرف الرأي العام ثانياً

قامت الصحافة بالعمل الذي كانت من أول . اجبات البوليس ، فقد طارد
الصحفيون من حامت حولهم الشبهات وطاردوهم في فرارهم حتي اضطروا البوليس
للقبض عليهم ثم ابدوا السلطات القضائية بالبراهين والمعلومات المثبتة لادانتهم
وكان من نتائج تحريات رجال الصحافة الوقوف على المعلومات الآتية : —

في منتصف الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم العاشر من شهر يونيه سنة ١٩٢٤
شوهدت سيارة تسير بسرعة هائلة بمحاذاة شاطئ نهر (التير) وكان يسمع منها
صوت خفي رغم صوت نفيرها وآلاتها التي لم تكن تستمع وصول اصوات الاستغاثة
المتبعثة من داخل السيارة التي عرف الصحفيون وقتها وتوصلوا الى معرفة مأواها
وعرفوا فيما بعد انها كانت مسيرة بأمر المدعو (فيليبلي) محرر جريدة (كوريري
ايتاليانو) الفاشيستي .

وجدت السيارة بعد ذلك وبها آثار الجريمة ، واصبح من المؤكد ان من بين من
ذهبوا لاختد سيارة شخصاً يدعى (ديميني) كانت صحيفة جرائمه وأكائمه حافلة
فكان من بين جرائمه انه :

- ١ — اطلق النار في مدينة كازارني ٢ يونيه سنة ٩٢٢ على ابنخ والدة الفتاة
احتجت عليه لانه لكانها على وجهها اذ رأى في ثيابها قطعة من القماش الاحمر
- ٢ — حبس النائب (مازولاني) في اكتوبر عام ١٩٢٣ في سيارة وارغمه على
شرب زيت الخروع
- ٣ — قاد عصاة هاجمت السفينور (فورني) في محطة السكة الحديدية وكادت

نقتله ضرباً بالمرأوات وذلك لأنه رشح نفسه للانتخابات العامة سنة ١٩٢٤ في ميلان
٤- سجن مرة لانتجاره بالأسلحة مع بلاد يوجوسلافيا ثم اخلي سبيله بتوصية
من المراجع العليا

وكان (دوبيني) هذا من بكثرون الرد على مكتب (السناتور موسوليني)
كما كان يسافر بجواز حصل عليه من سكرتيره رئيس الحكومة
وقد كانت علاقته بمقتل السناتور (مانيوتي) مدعاة لان يقوم احد اعضاء البرلمان
الجمهوريين وبصبح وسط الحزبان قائلاً (انني اتهم رئيس الحكومة باشتراكه في
مقتل مانيوتي)

واليك المصادر التي استقي منها رجال الصحافة معلوماتهم عن الجريمة :

١- وصية (فنزى) - وكان وكيل الاحدى الوزارات في حكومة (موسوليني)
من اكتوبر سنة ١٩٢٢ الى يونيه سنة ١٩٢٤ وقد كان موضع ثقة موسوليني اذ
عينه عضواً في لجنة الخمسة التي وضعت كصف الـ ٣٥٥ مرشحاً الذين يكونون
الأكثريه الحالية من الفاشيست في مجلس النواب الابطالي

في ١٤ يونيه سنة ١٩٢٤ ألح (موسوليني) على (فنزى) ان يستقيل طمعاً في
تلطيف سخط الرأي العام بهاجه اللذين بلغا وقتئذ مبلغاً عظيماً

ولما خاف (فنزى) ان يهجره (موسوليني) في وقت الحدة وان يجعله ضحية في
سبيل اطاعه كتب وصية في يومي ١٥ و ١٦ يونيه في صورة خطاب اعطاه لصديق
له يدعى (جيم ريجيني) وآخر يدعى سلفستريه) وفي الوقت نفسه ارسل شقيق
(فنزى) كل ما يتعلق بالقضية لرجل في روما هو مراسل (الكوريري دلا سيرا)
التي تصدر في ميلان وكان اسم هذا المراسل (ج . امانويل)

وكن حدث ان تقابل (فنزى) مع (موسوليني) فانكر الاول وصيته وكل
ما قاله الثلاثة الذين وصلتهم تلك الوثيقة واطلعوا عليها باعينهم .

ورغم هذا فوصية (فزي) تعتبر اعظم برهان على اذانة (موسوليني) لان التهم التي ذكرت بها دعمها ما جاء بمذكرة (فيليبلي) و (سيزاري روسي) كل على حدة

٢ - مذكورة فيليبلي - فقد قبض على (فيليبلي) يوم ١٦ يونية لما ذاع خبر اشتراكه في الجريمة وكان حين فكر في احتمال القبض عليه وما عساه يترتب على ذلك القبض من النتائج قد كتب في يوم ١٤ يونية لصديق له من الصحفيين يدعى (ثالدي) مذكرات افشى اليه فيها معلوماته عن الجريمة وقد فام بالثبات ما جاء بمذكرته وزاد في شرحها اثناء استجوابه امام المحققين

٣ - خطاب ومذكرات وحيث (سيزاري روسي) - وهو الذي كان من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ اقرب صديق لموسوليني كما كان يده اليمنى - وقد عينه - بعد ان دخلت جيوش الفاشست روما في اكتوبر سنة ١٩٢٢ - رئيساً لقلم المطبوعات كما انعم عليه باكثر القاب الشرف الفاشتية

وكذلك كان (روسي) احد اعضاء لجنة الخمسة التي عينت مرشحي الفاشست في الانتخابات العامة سنة ١٩٢٤ وقد ارغمه (موسوليني) على الاستقالة سنة ١٤ يونية تكتيكا للرئيس العام ، وبذلك ذاعت فكرة اتهامه بأنه هو الذي اصدر الامر بقتل (ماتيوئي)

فلما هجره الجميع وخاف عاقبة امره واز يكون في اتهامه هذا القضاء على حياته كتب خطابا (لموسوليني) بعد ظهر يوم ١٤ يونيه المذكور يهدده فيه وبعد ذلك اخفي في بيت صديق له في روما

وفي ٢٣ يونيه سلم نفسه للبوليس بعد ان كتب مذكرات سلمها لصديق له يدعى (نيرجيلي) وصار في السجن يكرر اتهامه (لموسوليني) ويدعم هذا الاتهام بمذكرات وحقائق مكتوبة كان يقدمها للمحققين

٤- وثيقة الاتهام التي قدمها « سانتور » النائب العام الذي كلف بأن يكتب للجنة التحقيق التي ألفها مجلس الشيوخ عن نتيجة ما وصل اليه التحقيق في التهم التي وجهت الى « الجنرال دي بونو » مدير البوليس ورئيس الميليشيا الفاشستية . وقد قدم (سانتور) المذكور تقريراً مكوناً من ثلاثمائة صحيفة كتبت على الآلة الكاتبة حاول فيه العبث بالحقيقة خدمة (لموسوليني) وأبرئة للجنرال (دي بونو) غير ان الوثائق التي اضطر لتقديمها في وثيقة الاتهام ذات أهمية .

اما الجنرال (دي بونو) فكان من الضباط الذين جهزوا الحملة الفاشستية التي دخلت روما عام ١٩٢٢ وعينه رئيس الحكومة فتصلاً عاماً للميليشيا الفاشستية ورئيساً للبوليس وعضواً بمجلس الشيوخ وكان وهو رئيس البوليس يقف كل تحقيق في الجرائم التي تقع من الفاشيستيين

ولما دعي ليدافع عن نفسه امام مجلس الشيوخ المنعقد بصفة محكمة عليا عاكمته بتهمة الاشتراك في مقتل (ماتيوقي) بريء ولوانه جاء في قرار تبرئته انه بما كان يحاول له من السلطة كرئيس للبوليس استطاع ان ينفي عن نفسه كل تهمة وجهت اليه

وبعد ان صدر قرار البراءة عين حاكماً عاماً لطرابلس في صيف سنة ١٩٢٥
اما الجنرال (مارينيلي) الذي تبض عليه في ١٨ يونيه بتهمة الاشتراك في الجريمة فقد كان رئيساً لخزانة الفاشيست وصديقاً صميمياً لموسوليني كما كان احد اعضاء لجنة الخمسة التي عينت مرشحي الفاشيست للانتخابات العامة سنة ١٩٢٤

ب- وهالك ملخص توار يخ الحادثة :-

اول يونيه سنة ١٩٢٤ . نشرت جريدة (بوبولو ديتاليا) التي يحررها شقيق (موسوليني) مقالاً لرئيس الحكومة نفسه جاء ما يأتي خاصاً بخطاب ماتيوقي في مجلس النواب يوم ٣٠ مايو : « لقد كان خطاب (ماتيوقي) مهيجا الى حد غير محدود

وقد كان يستحق عليه جرأاً مادياً لاردا كلامياً كالذي فاه به النائب الفاشيستي «جيوتنا»

٦ يونيه : — قام جدال وخصام عنيف بين «موسوليني» والاشتراكيين وها نحن أولاء ننقل للقارىء شيئاً عنه من المجموعة الرسمية لمضابط المجلس : —
موسوليني (رئيس الحكومة) « انت لنا في روسيا اساندة جديرين بالعجابنا وليس علينا الا ان نقلدهم ونخذو حذوهم لكي يعانينا امثالكم آلام اشغال السجون الشاقة بدلا من الوجود هنا على كراسي البرلمان » : تصفيق واستهجان
النائب جناري : « لقد بارحنا السجن منذ أمد قريب ونحن على استعداد للعودة اليه في سبيل عقيدتنا »

موسوليني : ليس لكم من الزعامة نصيب وخير لكم ان تدعو غيركم يتودكم ١٠ اما نحن فلا نعوزنا الشجاعة كما سنرىكم (تصفيق) ولا يزال الوقت امامنا وسترون ذلك باسرع مما تظنون »

٩ يونيه : — جاء بمفكرة « دوميني » أن « فيليبيلي » طلب منه الحصول على سيارة لمدة يومين او ثلاثة

١٠ يونيه : — خطف النائب « ماتيوقي » في سيارة في روما وقام بقتله جماعة من الفاشيست بأمر « دوميني » وهاك بعض ما جاء بمفكرة « فيليبيلي » خاصا بالحدث : — « في منتصف ليل اليوم العاشر من يونيه شاهدت « دوميني » يتكلم بهدوء مع « كويلانشي » كبير محوري « الكوريري ايتاليانو » ثم جاء « دوميني » الى حجرتي ومعه حزمة من الجرائد وطلب الي ان ابحث له عن مأوى تأوي اليه السيارة ليلا

ولما داخلني الشك سألته عن السبب في طلب هذا فاجابني انه يعمل طبقا للأوامر الدقيقة الصادرة اليه من « سيزاري روسي » و « ماريتلي » وهما مفوضان

رسمياً من (موسوليني) ثم طلب مني ان لا اقول شيئاً حتى تستقر الامور في نصابها صبيحة الغد .

١١ يونيه :نبذة مما جاء على لسان (روسي) منقولة من وثيقة الاتهام التي قدمها المدعي العمومي (ساتورو) : (في منتصف الساعة الثانية عشرة من صبيحة يوم الاربعاء ١١ يونيه اخبرني بعضهم — ولا اتعرض للذكر اسمه — ان (دوميني) وآخرين قد خطفوا النائب (ماتيوقي) واخبرني هذا الشخص أيضاً ان (فيليبلي) هو الذي اعد السيارة لهذا الأمر وعلى هذا ذهبت لزيارة الاخير الذي لم ينكر شيئاً لانه امر بذلك باسمي وباسم رئيس الحكومة . ولم اتمكن من محادثة رئيس الوزراء في ذلك اليوم)

هالك نبذة من مفكرة فيليبلي : —

لما بلغني خبر اخفاء النائب (ماتيوقي) الساعة الحادية عشرة من صباح ١١ يولييه ذهبت لمقابلة (روسي) الذي كان يبحث عني وقد بادرنى بقوله : —

١ — ان (دوميني) اخبره انه استعمل السيارة التي اعارها اياه عن حسن قصد

٢ — ان الامر خطير

٣ — ان (موسوليني) كان يعلم كل شيء .

٤ — ان (مارينلي) و (روسي) هما اللذان اصدرا الأوامر بعد سبق اتفاقهما

مع (موسوليني)

٥ — ان الامر يجب ان يبقى طي الكتمان والا كان (موسوليني) نفسه عرضة للخطر

ولقد رأيت من المناسب أن اطلع (دي بوتو) و (فزري) و (مارينلي) والاخرين على جلية الامر فعلمت من (فزري) وبقية زملائه ما يأتي : —

١ — ان (ماتيوقي) قتل انتقاماً للاساءة التي لحقت (دوميني)

٢ - ان امر الاختطاف صدر من آل (تشي) - كما، لحزب الفاشيست الوطني وكان (دوميني) وغيره من رجال موسوليني هم أداة التنفيذ وان رئيس الحكومة كان يعرف نصيب كل من هؤلاء في الجريمة

٣ - ان هؤلاء جميعا قابلوا رئيس الحكومة في يوم الاختطاف .

٤ - انهم كبرهات على تنفيذهم لما أمروا به قد قدموا لرئيس الحكومة ما وجدوه من الاوراق مع التتيل وكذلك جواز السفر الخاص به

٥ - وجوب تمسكهم جميعا بالهدوء حتى يتم تنظيم كل شيء .

٦ - رجائي (فزري) في ألا تظهر السيارة لان المسألة تخص الحكومة

وقد اصبح النظام الفاشستي كله في خطر لان موسوليني قد خاطر بنفوزه وحياته وان تعرضه للخطر يتوقف على ما أقول . وافعل . لذلك لزمتم الصمت وبخاصة بعد أن علمت منهما (مارينجلي وروسي) ما دار بينهما وبين الرئيس خاصة بالجريمة

ج ، القبض على دوميني

في بكود يوم ١٢ يونية عرف الناس قتلة النائب (ماتيوقي) والسيارة التي نقل فيها ماتيوقي ورغم ذلك نشرت (الكورييري ايتاليانو) التي يحررها (فيليبيلي) مقالا سيئة صبيحة ذلك اليوم أشارت فيه الى اختفاء النائب وتقرر أنه بارح ايطاليا فجأة .

وقد كتب (روسي) هذا المقال وزاد فيه (فيليبيلي) . ونحن ننقل للقراء نبذة مما جاء بمذكرات (روسي) نقلا عن قرار الاتهام الذي قدمه النائب العام : -

وفي صبيحة يوم ١٢ يونيه ابلفت رئيس الحكومة أن الجريمة لا بد أن يكون قد ارتكبها رجال من حزبنا وأن من الواجب اتخاذ الحيلة في اطلاق يد البوليس في الامر . وقد فعلت ذلك لانني كنت قلقا خشية القبض على دوميني ، وما يسببه

ذلك من المناصب نظراً للعلاقة التي بيني وبينه وخشية اكتشاف ما سبق ارتكابه من الجرائم .

وفي منتصف الساعة الثامنة مساءً وقف رئيس الحكومة — وقد كان على علم تام بكل ما حدث — في مجلس النواب والتي العبارة الآتية : —

«يجوز لي ان المجلس يشعر بقلق لما وصل الى علم حضرات اعضائه خاصاً بما اصاب النائب المحترم مانيتوي ، الذي اختفي فجأة بعد ظهر يوم الثلاثاء في ظروف وفي زمان ومكان لم تعرف بعد ولو أنه يشتم منها رائحة ارتكاب جرم .

أما اذا كان وقع اعتداء على حياة النائب المحترم فمثل هذه الجريمة ينبغي سخط الحكومة والبرلمان على حد سواء

وانني اصرح للمجلس علناً بأنه بمجرد أن وصل الى علم البوليس خبر اختفاء النائب أصدرت بتفسي الاوامر المشددة بوجوب البحث عنه في روما وما جاورها وكذلك في جميع مدن ايطاليا والممالك المحيطة بها . وقد عثر البوليس اثناء بحثه على اثار أثارت شبهاته . البوليس لا يألوا جهداً في اكتشاف ما غمض من الامرار المحيطة بهذه المسألة وفي القبض على المجرمين وتقديمهم للعدالة

وانني ارجو في النهاية ان ارى مانيتوي يعود الى مكانه بيننا في البرلمان ليتابع عمله فيه .

وبعد ان انتهت جلسة البرلمان صدر الامر بالقبض على مانيتوي ، وقد تم ذلك قبل منتصف الليل في محطة السكة الحديدية بروما

وفي نفس تلك الليلة اجتمع في رومي ، ودي بونو ، مارينلي وفنزوي ، ، وقد وجدت ثلاثة تقارير خاصة باجتماعهم هذا وهي بيان قدمه الجنرال دي بونو ورومي للجنة التحقيق بمجلس الشيوخ وقد نقله ساتور . النائب العام في ورقة الاتهام . ثم بيان من فنزوي عن الحادث كتبه الى سلفستري ظهر يوم ١٦ يونيو والبيانان متفقان على

رومي عارض في القبض على دوميني مخافة ان يفشي السر فيعترف انه كان يعمل بأمره موسوليني

وجاء ببيان دي بونو انه خاطب موسوليني تلقوئياً بعد الاجتماع المذكور وقال له انهم يتهمونك فأجابه موسوليني قائلاً ان الجبناء يحاولون النيل مني بالتهديد وفي المدة بين القبض على دوميني وبين سجنه ذهب الجنرال دي بونو رئيس البوليس لمقابلته بمحطة السكة الحديدية ويقول لثائب العام عن هذه الزبارة ما يأتي :-

ان البحث القانوني قد دل بشكل لا يقبل الشك على انه عقب القبض على دوميني ذهب ثلاثة من كبار ضباط المليشيا الفاشستية وهم الجنرالات ساكو واجوستيني ودسي بونو والآخر منهم رئيس البوليس لمقابلة دوميني وسؤاله بمحطة السكة الحديدية وان حقيبة الاخير قد اخذت في الليلة نفسها الى مكتب دي بونو حيث فتحت محفظة كانت فيها وقد وجد بذلك الحقيبة سراويل مانيوتي ملوثة بالدماء اما الاعمال التي ارتكبها هؤلاء الجنرالات الثلاثة فقد كانت جائزة لا يبررها عرف ولا قانون . وقد كان ملك دي بونو غير شرعي كما اتضح بعد ذلك من اعترافه امام قاضي محكمة الاستئناف اذ قال انه استجوب دوميني لابهفته رئيساً للبوليس بل كأحد اعضاء حزب الفاشيست

ولم يكن من المعقول ان يفعل ما فعله بصفته فاشستياً لان ذلك معناه انه يضع نفسه موضعاً لاتعترف له به قوانين الدولة

ثم صدر قرار بتهمة دي بونو لعدم توفر الادلة ، على ان لجنة التحقيق بمجلس الشيوخ اعترفت في هذا القرار بما يأتي :

١ - لم يكن من حق دي بونو ان يفش في حقيبة دوميني ولا محفظة جيبه وقد كانتا تحويان أدلة مادية خصوصاً وقد سلمت الحقيبة والمحفظة لاحد ضباط

ابوليس الذي كان عليه ان يسلمهما لقاضي التحقيق المكلف بفحصهما
٢-- أخذ «دي بونو» ورقة من «دوميني» وقد وجدت تلك الورقة
فيما بعد بادارة مراقبة المطبوعات

وقد اقتنع الشعب بعد القبض على «دوميني» بان الجريمة وقعت بأمر
وتدبير الهيئة الحاكمة من حزب الفاشست ولذلك كانت السخط عاما لا تمكن
مقاومته

وكان على نتيجة ذلك الاعتقاد ان انهاء على موسوليني سيل من
الاحتجاجات الموجهة ضده وصارت صحف المعارضة تطبع مرات كل يوم ولا
تسكاد تظهر حتي بتخاطفها الجمهور

عندئذ لم يجد موسوليني مخرجا سوى ان يصدر امر بتعبئة جنود الميليشيا
الفاشستية وقد ظهر له مع الاسف انه لم يلب هذا الامر سوى ٤٨ في المائة من الجنود
في روما و ٢٨ في المائة في ميلان وكاد ألا يتقدم أحد في تورين .

وفي ذلك أكبر دليل على تحول الرأي العام عنه .

وكانت السخط عاما وفكرة اتهام الحكومة منشورة بين الجميع بحيث
ارتبك موسوليني وأعدائه . وقد بلغ بهم الذعر والجن حدا عظيما بحيث أصبح
كل منهم يحاول تخليص نفسه والقاء التبعة على رفقائه .

وهاك نبذة مما جاء على لسان روسي كما ذكر في قرار الاتهام الذي قدمه النائب
العام، في يوم الجمعة ١٣ يونيه اي يوم القبض على دوميني قابلت رئيس الحكومة
الذي كان في حيرة تامة وارتابك عظيم من جراء الشعور الذي يبديه الجمهور والذي
نشأ مما تنشره الصحف من التكهنات .

وقد ألححت عليه ان يقبر التحقيق كما حاولت ان افوده لما ظهر لي انه اضاع
رشده، معترفا لي بعجزه التام

وفي ١٤ يونيو استقال فنزي من وكالة وزارة الداخلية وكذلك استقال روسي — عقب مقابلته لموسوليني — من رئاسة فلم مطبوعات الفاشيست ومن عضوية لجنة ادارة الحزب العامة .

و بعد ظهر اليوم المذكور ارسل روسي خطاباً لموسوليني جاء فيه :
انه مما لافائدة فيه ان احذرك مغبة الاستخفاف الذي تظهره بشكل جلي يبعث على الخوف ويزيد في ذلك ما اتاك من الحيرة في وقت انت احوج ما تكون فيه الى القبض على زمام الحالة التي كنت السبب خلقها اما اذا حدثت نفسك بالاستمرار في خطة الاستخفاف هذه واصدرت أمراً باتخاذ الوسائل المادية لقمع ماعاه يحصل — سواء كان ذلك وقت اختفائي على وجه او في وقت يتفق فيه وجودي بالسجن فسوف يكون في مثل هذا التصرف سقوطك فضلاً عما يصيب نظامنا الفاشيستي من الدمار .

وانك لتعلم ان هناك قراراً مفصلاً ومدعماً بوثائق هامة في ايدي انصارنا الذين نعتمد عليهم والذين يعرفون الواجبات التي تحتها عليهم صداقتهم لنا .
وانني ارى ان بقائنا في الحكم ضروري لا من اجل مصالحنا الشخصية بل من اجل المسؤوليات العظمى التي عهدت بها اليها ايطاليا عليك وانت ستبقى رئيساً للحكومة ان تنظر في هذا وتدبره . اما انا فتدسحيت نفسي لاسعادك وهأنذا لهذا السبب نفسه اختفي الان من وجه القضاء ؟

وفي ٦١ بونية استقال الجنرال (دي بونو من رئاسة البوليس وكذلك قبض على « فيليبلي »

وفي نفس اليوم سلم (فنزي) مذكرة لاصدقائه يتهم فيها موسوليني بأنه هو الذي أمر بقتل « ماتيوقي » وطلب (فنزي) الي اصدقائه أن يرسلوا بمذكرته هذه الي مراسل (الكوريري دلا سيرا) في روما وفي مساء ذلك اليوم علم زعماء

حزب الاحرار المعارضين لسياسة البرلمان بجميع محتويات تلك المذكرة .
وفي يوم ١٢ يونيه تسلم زعماء حزب الاحرار المذكرة التي كتبها (فيليبيلي)
يوم ١٤ يونيه وفي اليوم التالي قبض على (مارينيلي)

وفي يوم ٢٣ يونيه عهد « - بيزاري روسي » الى « فيرجيلي » بالمذكرة والقرار
اللذين اشار اليهما في خطابه لموسوليني ثم سلم نفسه للبوليس
وهنا يجدر بنا ان نقول كلمة عن تصرف الاحزاب المعارضة « الاحرار
والكاثوليك والاشتراكيون والجمهوريون » اذ لو كانت هذه الاحزاب قامت
بنشر مذكرة فيليبيلي وما انشاء فتري في مذكرته التي كتبها يوم ١٧ أو ١٨ يونيه
ثم اصدروا بعد ذلك نداء لطبقات الفلاحين والعمال والموظفين المدنيين احتجاجا على
ارتكاب الجريمة لسقط موسوليني وحكومته حيا .

الا ان المعارضة أخفقت في اصدار النداء حيث كانت تمرور المعارضين
الثقة في مواطنيهم كما كانوا يخشون الموت من يد الفاشيستين اذا لم يقم الناس
بطلبية نداءهم

أما لو فرض اننا اجاب الناس دعوتهم واضربو فقد كانوا حينئذ يحسبون
حساب ثورة تعقبها أزمة ليس في استطاعتهم احتمال مسؤولياتها
ولهذا اختارت المعارضة الطريق الاسهل ولجأ رجالها الى الملك طالبين اليه
ان يتولى زعامتهم وان يستعمل حقه الذي خوله له الدستور وذلك بأن :

- ١ - يعين حكومة عسكرية
 - ٢ - يعلن الحكم العرفي في البلاد
 - ٣ - يلغي المليشيا الفاشيستية
 - ٤ - يعرض على الاحزاب جميعا فكرة احترام الدستور
- وهكذا عملت الاحزاب المعارضة على استنباب السكينة واحترام القانون بدلا

من الحث على الثورة والعصيان كما كان ينتظر في مثل تلك الحال
ومما يزيد الدهشة من امر هؤلاء المعارضين أنهم بدلا من أن ينشروا على
الناس ما عرّضهم من الوثائق والبراهين التي تثبت اشتراك موسوليني في الجريمة
خبأوها وبعد بضعة اشهر قدموها للملك

العفو العام

انكر دوميني كل شيء في بادئ الامر ثم بدأ يتكلم بعد ان لبث في السجن
شهوراً كاملاً
ففي يوم ٢٣ يولييه اعترف بما جاء في تقرير النائب العام وهو انه في الليلة
التي قبض عليه فيها قابله دي بونو بمحطة السكة الحديدية وطلب اليه ان ينكر كل
شيء رغبة في انقاذ الفاشزم
أما المذكرة التي عهد بها « روسي » « لفرجيلي » فقد وصلت الي علم زعماء
المعارضة في البرلمان في شهر اغسطس وقد ارسلت هذه المذكرة مع مذكرة فيليببي
الى الملك في نوفمبر . وأخيراً طبعت مذكرة (روسي) في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤
بعد فوات وقتها بستة اشهر . ورغم تأخر طبعتها فقد اثارت تلك المذكرة موجة من
الخط كانت عامة في جميع انحاء البلاد .

وقد كان رد موسوليني على هذا ان اصدر اوامره الي مديري المقاطعات بمنعهم
فيها السلطة التامة لمراقبة الصحف وغيرها من المطبوعات . وفضلاً عن ذلك
اسلم عدداً من مدن شمال ايطاليا لرجال من الفاشست بقصد اخضاعها .
وفي ٢ يناير سنة ١٩٢٥ استقال ثلاثة من أعضاء الوزارة . ونظراً للالزمة التي
اعقبت استقالتهم هدد موسوليني بتعبئة جيوش الميليشيا الفاشستية وأن يطلق الحرب
الاهلية من عقابها . ثم وقف في مجلس النواب في اليوم الثامن ودعا رجال

المعارضة متعديا اياهم ان يتهموه . فلم يجر أحد من المعارضين جوابا علنا منهم أن الملك سينجيهم من قبضة الفاشيست .

وقد قبل الملك . في يوم ٤ يناير استقالة الوزراء الثلاثة وأصدر أمره بتعيين ثلاثة غيرهم رشحهم موسوليني

وفي ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ استصدر رئيس الحكومة مرسوما بالعفو العام عن جميع الجرائم عدا جرائم القتل التي خففت عقوبتها

أما ظاهر هذا العفو فهو حرمان قتلة مانيوتشي ومن أمروهم به من التمتع بهذا العفو .

والواقع أن العفو كان مفتاح سجونهم ففي ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وفي الوقت الذي عم فيه الفرع انحاء فلورنسا حصل فيها من القتل والتخريب الذي اقترفه رجال الفاشيست اعلن النائب العام قراراته بخصوص مقتل النائب مانيوتشي وهذه القرارات ضربت بالثم التي جاءت بمذكرات (فيليبيلي) و« روسي » و« فزري » عرض الحائط كما تجاهل النائب العام الاعتراضات التي جاءت باعتراف « دوميني » وقرر اتهامه وحده باختطاف مانيوتشي

وقد جاء بقرار النائب العمومي ان دوميني كان يقصد المزاح العملي مع مانيوتشي الذي قتل اثناء مقاومته الشديدة وكان القتل من بقية الخاطفين بحيث لم يشترك فيه دوميني

وعلى هذا الاساس رأى النائب العمومي أن العفو الصادر في بولية قد يشمل روسي ومارينيلي لانهم متهمون بالتحريض على الاختطاف لا على القتل وأن تهمة الاختطاف كانت من العقوبات التي شملها أمر العفو .

وكان من بين قرارات النائب العام محاكمة دوميني وشركائه بتهمة الاختطاف أولا والقتل غير الممدثانها .

وفي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ نشر موسوليني مقالاً مذبذبا بامضائه اشار فيه الى القرارات المذكورة ومما جاء بهذا المقال قوله :-

(ان الصفة القهرية لما حدث قد تحققت وقام عليها البرهان من الوجهتين التاريخية والقضائية

اما الحقيقة فهي ان حدث المزاح العملي الذي حدث في يونيو سنة ١٩٢٤ قد اقلب الى مأساة مفجعة لطروف خارجية عن ارادة فاعليه)

وفي اول ديسمبر سنة ١٩٢٥ اجتمع قضاة محكمة الجنايات في روما وبينهم القاضي « فاريناشي » السكرتير العام لحزب الفاشيست وقضوا بان دوميني وشركاه لم

يتعمدوا قتل ماتيو في بل كانوا يقصدون ابعاده لاجل محدود ولذا فلم يكن القتل متعمدا وان « روسي » و « مارينيلي » و « فيليبلي » امروا باختطافه لا يقتله وبما

ان الجرائم السياسية شملها مرسوم العفو العام فقد اطلق سراح الجميع .

أما (د. ميني) وشركاؤه فقد افرج عنهم وسيعا كون بتهمة القتل غير المعند « السياسة الاسبوعية »

(الحقوق) : علمنا مؤخراً ان المحكمة قد اصدت قراراً نهائياً بعد اسبوع من بدأ المحاكمة يقضي بادانة كل من دوميني وفيليبلي والحكم على كل منهما بالسجن ٧١

شهرًا وحرماتهما حرماناً ابدياً من الحقوق المدنية وبرائة الباقيين واعفاء المحكوم عليهما من اربع سنوات من مدة العقوبة ؟

ومن هذا الحكم تبين لنا ان الشيورمو سوليني قد قضي في بلاده على حرية القضاء كما قضي على الحرية السياسية .